



الجمعية العامة

Distr.
GENERALA/45/464
11 September 1990
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

UN LIBRARY
SEP 24 1990
UNISA COLLECTION

الدورة الخامسة والأربعون
البند ٧٦ من جدول الأعمال المؤقت*

وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين
الفلسطينيين في الشرق الأدنى

اللاجئون الفلسطينيون في الأراضي الفلسطينية
التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧

تقرير الأمين العام

١ - هذا التقرير مقدم إلى الجمعية العامة عملاً بقرارها ٤٧/٤٤ هاء المؤرخ في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ؛ وتنص فقرات منطوق هذا القرار على ما يلي :

"إن الجمعية العامة ،

..."

١" - تكرر بشدة مطالبتها بأن تكف إسرائيل عن ترحيل وإعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ ، وعن تدمير مآويهم ؛

٢" - تطلب من المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى أن يعالج الحالة الحادة للاجئين الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ وبناءً على ذلك أن يقدم كل خدمات الوكالة إلى هؤلاء اللاجئين ؛

٣ - تطلب إلى الأمين العام أن يستأنف ، بالتعاون مع المفوض العام ، إصدار بطاقات هوية لجميع اللاجئين الفلسطينيين وأنسألهم في الأرض الفلسطينية المحتلة ، بصرف النظر عما إذا كانوا يتلقون أو لا يتلقون مؤنأ وخدمات من الوكالة ؛

٤ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم ، بعد التشاور مع المفوض العام ، تقريراً إلى الجمعية العامة قبل افتتاح دورتها الخامسة والأربعين عن تنفيذ هذا القرار وخاصة عن مدى امتثال إسرائيل للفقرة ١ أعلاه .

٣ - وفي ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٠ ، وجه الأمين العام مذكرة شفوية إلى الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة ، يسترعي فيها انتباهه إلى مسؤوليته عن تقديم التقرير المذكور وفقاً لذلك القرار ويطلب منه أن يبلغه بأية خطوات تكون حكومته قد اتخذتها أو تعتزم اتخاذها تنفيذاً لأحكام القرار ذات الصلة .

٣ - وفي مذكرة شفوية مؤرخة في ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، قدم الممثل الدائم لإسرائيل الرد التالي :

"إن موقف إسرائيل من هذا القرار مبين في الردود السنوية المتعاقبة المقدمة إلى الأمين العام في السنوات الأخيرة . ويتضمن تقرير الأمين العام (A/44/608) المؤرخ في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩ آخر هذه الردود . وبالإضافة إلى ذلك ، كرر ممثل إسرائيل في اللجنة السياسية الخاصة بالإعراب عن موقف إسرائيل في البيان الذي أدلى به في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩ (A/SPC/44/SR.8) .

"إن هذا القرار محرف وغير متوازن من حيث أن مقدميه تعمدوا تجاهل التحسن الذي طرأ على الظروف المعيشية في قطاع غزة منذ عام ١٩٦٧ . فالقرار ٤٧/٤٤ هاء لا يشير إلى الزيادة الكبيرة في عدد الطلاب المنتظمين في الدراسة بمدارس قطاع غزة منذ عام ١٩٦٧ ، كما لا يشير إلى الانخفاض الكبير الذي طرأ على معدل الأمية في أوساط سكان قطاع غزة منذ عام ١٩٦٧ . وبالإضافة إلى ذلك ، فهو لا يشير إلى التطور واسع النطاق الذي شهدته الرعاية الطبية أو إلى التحسن الذي طرأ على الخدمات البيئية - بما في ذلك توفير المياه والمجاري وتصريف الفضلات . فبتجاهل هذه الحقائق ، تحقيقاً للمصلحة الذاتية ، يواصل مقدمو القرار ٤٧/٤٤ هاء نهجهم القائم على إدامة مشكلة اللاجئين والأحوال المعيشية للاجئين في غزة .

"وليس أدل على هذا النهج من إدانة هذا القرار لمشاريع إعادة تأهيل اللاجئين . فقد شرعت اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ في مشاريع تنمية المجتمعات المحلية في قطاع غزة التي مكنت حوالي ٣٠ ٠٠٠ عائلة ، أي حوالي ١٥٠ ٠٠٠ نسمة ، من ترك مخيمات اللاجئين بشكل طوعي والانتقال إلى المناطق السكنية المجاورة . ويمثل هذا الرقم أكثر من ثلث العدد الاجمالي للاجئين في غزة . وقد اعترف الامين العام والمفوض السامي للأونروا ، كل في تقريره بالدور الحيوي لاسرائيل في تخطيط هذه المشاريع السكنية وتنفيذها (A/40/613 و A/40/13) .

"وعلاوة على ذلك ، فإن طلب القرار الى الامين العام استئناف إصدار بطاقات هوية بغض النظر عن حاجة اللاجئين اليها ما هو إلا دليل آخر على ما طُبِع عليه هذا القرار من تحامل سياسي .

"وعلى الرغم من جميع الجهود الهدامة ، فإن اسرائيل مصممة على متابعة المهمة الإنسانية المتمثلة في تحسين أحوال معيشة اللاجئين من خلال مشاريع مثل برامج اسكان اللاجئين . وسترحب اسرائيل بكافة أشكال المساعدة المقدمة من جانب المجتمع الدولي بهدف تحسين الاحوال المعيشية للاجئين" .

٤ - وتستند المعلومات التالية المتعلقة بامتثال اسرائيل لقرار الجمعية العامة ٤٧/٤٤ هاء إلى تقارير وردت من المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى .

٥ - في قطاع غزة ، وكذلك في الضفة الغربية ، ما برحت السلطات الاسرائيلية تهدم مخيمات اللاجئين وتغلقها في وجههم لأسباب تأديبية . وقد تناول تقرير المفوض العام السنوي المقدم إلى الجمعية العامة هذا الموضوع بالتفصيل (١) .

٦ - وتتابع الوكالة مع السلطات الاسرائيلية مسألة إعادة اسكان اللاجئين الذين ما زالوا متضررين من عمليات الهدم التي جرت في عام ١٩٧١ في قطاع غزة . وقد أشارت الفقرة ٦ من تقرير السنة الماضية (A/44/608) إلى وضع ٨٧ أسرة تدخل في عداد الفئات التي تعيش في ظروف عسيرة . فالحالة في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٩ ظلت كما كانت عليه : إذ بقيت ١٣ أسرة من هذه الاسر الـ ٨٧ تعيش في ظروف عسيرة ، وظلت ١٩ أسرة أخرى تقيم في مساكن غير مرضية ، وكانت هناك ٣٧ أسرة تقيم في مساكن مرضية ، و ١٨ أسرة أخرى

اشترت قبل ذلك منازل في مشاريع تمولها السلطات الاسرائيلية . وجرى التحقق عدة مرات خلال الفترة المشمولة بالتقرير من حالة ال ١٣ أسرة التي تعيش في ظروف عسيرة . ورغم التأكيدات المتكررة من السلطات الاسرائيلية بأنها ستعيد إسكان تلك الأسر ، لم يحرز أي تقدم يذكر . وطمأنت السلطات الوكالة إلى أنه تم التوصل إلى حل وأنه سينفذ بأسرع وقت ممكن .

٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير ، تلقى المفوض العام المعلومات التالية عن هدم السلطات الاسرائيلية لمآوي للاجئين في قطاع غزة بدعوى أنها بنيت على أراضي الدولة خارج حدود المخيمات دون الحصول على إذن صحيح :

(أ) ذكر في الفقرة ٧ (أ) من تقرير السنة الماضية (A/44/608) ، أن السلطات الاسرائيلية طلبت من عدة أسر تسكن في المشارف الشمالية لمخيم جباليا أن تزيل بعض التوسعات في مآويها ، وأن هذه الأسر رفعت الأمر إلى المحكمة العليا بإسرائيل فحكمت ضدها . ولم تحدث أعمال هدم حتى الآن ، ولو أن المآوي قد عُزلت بعد أن وضعت الجرافات الآلية رمالا حول مبانيها . وقد فهم أن السلطات الاسرائيلية قد أجرت مناقشات مع بعض أعضاء هذه المجموعة ؛

(ب) ومن بين الأسر ال ٢٥ التي هدمت مآويها على مشارف مخيم الشاطئ في عام ١٩٨٣ (انظر A/41/564 ، الفقرة ٧ (ب)) ، استلمت ١٨ أسرة قطع أرض في مشروعين للإسكان في الشيخ رضوان أو بيت لاهيا . واشترت أسرة واحدة مآوى شاغرا في مخيم الشاطئ . وانتقلت ٣ أسر لتقيم مع أقارب لها في جباليا . وانتقلت أسرة واحدة للإقامة مؤقتا مع قريب لها في مخيم الشاطئ ، وانتقلت أسرتان للإقامة مع أقارب لهما يعيشون في موقع المآوي المهدمة . وتسكن ال ١٠ أسر المتبقية في مآوي مؤقتة بنتها بنفسها إما في نفس الموقع أو قربه . ومن بين ال ١٣ أسرة التي تعيش في ظروف عسيرة ، انتقلت أسرة واحدة إلى مخيم جباليا للإقامة مع إبن لها . وذكرت السلطات الاسرائيلية أنها ستكون على استعداد للنظر في تخصيص أراض في مشروع سكني للأسر التي لم يتم إعادة إسكانها ، إلا أن ذلك لن يكون في مشروع الشيخ رضوان ، وهو المشروع الأقرب إلى الموقع ؛

(ج) وتم هدم أربع غرف مبنية أهليا واقعة بعد مشارف مخيم رفح .

٨ - وأشارت الفقرة ٨ من تقرير السنة الماضية (A/44/608) إلى أن بعض أسر اللاجئين في المبنى فاء من مخيم رفح قد وافقت ، بناء على اقتراح السلطات

الاسرائيلية ، على الانتقال إلى مشروع اسكان تل السلطان . وحتى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٠ انتقلت ٤٥ أسرة إلى تل السلطان ، غير أن بعض هذه الاسر ظلت تقيم في مأويها التي عزل ١٣ منها بجرف الرمال حولها .

٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير لم توزع السلطات الاسرائيلية قطع أرض جديدة في المشاريع الاسكانية في قطاع غزة . ولم تحدث حالات انتقال جديدة من المخيمات الى مشاريع الإسكان وتم تخصيص ٣٢ قطعة أرض للاسر التي اختيرت لتكون أوائل الاسر التي تعود مما أطلق عليه اسم "مخيم كندا" برفح ، في سيناء ، للاستقرار في مشروع إسكان تل السلطان . وخلال الفترة المشمولة بالتقرير ، عبر ٣٢ من أرباب الاسر الحدود المصرية - الاسرائيلية الى قطاع غزة للإشراف على تشييد المنازل في تل السلطان . وبالإضافة الى ذلك ، عادت ٣١ أسرة قوامها ١٥١ شخصا مما أطلق عليه اسم "مخيم كندا" الى قطاع غزة ، حيث أقاموا لدى أقارب لهم .

١٠ - وحسب المعلومات المتاحة للمفوض العام ، خصمت السلطات الاسرائيلية حتى الآن نحو ٩١٤ ٢ قطعة أرض في قطاع غزة لمشاريع الاسكان . وقد قامت ٧١٤ ٢ أسرة من أسر اللاجئين قوامها ٩٤٦ ٢٢ شخصا بإعمار ما مجموعه ٦٠٥ ٢ قطعة أرض ، ويجري البناء في ٢٣٦ قطعة بينما لا تزال ٩٣٦ قطعة شاغرة و ١٣٧ قطعة قامت بإعمارها أسر غير لاجئة . وإضافة إلى ذلك ، انتقلت ٣٠٣٤ أسرة لاجئة قوامها ٨٢٣ ١٨ شخصا إلى ٦٦٦ ٢ وحدة سكنية مستكملة تضم ٨٩٣ ٥ غرفة .

١١ - وما زالت أسر اللاجئين تشتري قطع أرض بأسعار معانة لبناء مساكن في المشاريع التي تقيمها السلطات الاسرائيلية في مناطق بيت لاهيا والنزلة وتل السلطان . وما زال يجري تشييد عمارات سكنية متعددة الطوابق في منطقة الشيخ رضوان بتمويل من السلطات الاسرائيلية ، وتعرض هذه الشقق للبيع عند الانتهاء من بنائها ، وذلك وفق ما ذكر في تقرير السنة الماضية (A/44/608 ، الفقرة ١٢) ، بيد أن العملية تباطأت إلى حد كبير بسبب الحالة الراهنة .

١٢ - وفيما يتعلق بالطلب الذي وجهته الجمعية العامة إلى المفوض العام في الفقرة ٢ من القرار ٤٧/٤٤ هاء ، يفيده المفوض العام أن الوكالة قد بدأت منذ عام ١٩٨٨ ، الى جانب توفير الخدمات العادية ، بتقديم الغذاء والمساعدة الطبية وغير ذلك من المساعدات المقدمة في حالات الطوارئ إلى المحتاجين في الاراضي المحتلة وأنها مستمرة في ذلك ، كما أعدت الوكالة برنامجا ذا أجل أطول لتحسين الهياكل الاساسية ، وخاصة

في المخيمات ، وتحسين الاحوال الاقتصادية والاجتماعية . وقد بُحثت هذه البرامج بالتفصيل في تقارير المفوض العام الأخيرة^(٢) .

١٣ - ويعرب الامين العام عن أسفه لعدم تمكنه في الوقت الحاضر من تلبية الطلب الموجه اليه في الفقرة ٣ من القرار . وبموجب ترتيب ما زال معمولاً به طيلة ٤٠ عاماً تقريباً ، فإن في حوزة جميع عائلات اللاجئين المسجلة لدى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا) بطاقات تسجيل صادرة عن الوكالة . وفي حين أن هذه البطاقات تذكر عدد أفراد العائلة وما إذا كانوا مستحقين للحصول على خدمات الوكالة ، فهي ليست بطاقات هوية والغرض منها أكثر تحديداً بكثير . وأشار المفوض العام لوكالة أونروا إلى أن الوكالة تصدر بطاقات تسجيل تبين معلومات عن العائلات اللاجئة المعنية ، وأن هذه المعلومات تُثبت في دفتر التسجيل وقت التسجيل . وفي حين أن الحاجة إلى الوثائق ، على النحو المطلوب في القرار ، مفهومة ، فإن المفوض العام لا يملك الوسائل لإصدار بطاقات هوية من هذا النوع . بيد أنه سيبقي الموقف قيد الاستعراض ليرى إن كان في الإمكان إصدار وثائق مناسبة بشأن وضع أفراد العائلات اللاجئة فيما يتعلق بالتسجيل .

الحواشي

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الخامسة والأربعون ، الملحق رقم ١٣ (A/45/13) ، الفصل السابع ، الفرع باء .

(٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والأربعون ، الملحق رقم ١٣ (A/43/13) ، الفصل الثاني ، الفرع باء ؛ والمرجع نفسه ، الدورة الرابعة والأربعون ، الملحق رقم ١٣ (A/44/13) ، الفصل السادس ، الفرعان جيم ودال ؛ والمرجع نفسه ، الدورة الخامسة والأربعون ، الملحق رقم ١٣ (A/45/13) ، الفصل السادس ، الفرعان جيم ودال .
